مستحقات موظفي مشروع الجوف الزراعي بين «الزراعة والمالية»

●،، لقد كان مشروع تطوير وادي الجوف الزراعي أحد المشاريع التنموية التي تتبع الهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية «مأرب- الجوف» وذلك قبل صدور قرار إلغاء الهيئة والذي أدى إلى ضياع الكثير من ممتلكات الهيئة ومشاريعها بالإضافة إلى عدم منح الموظفين مستحقاتهم حتى الآن.

هذا بالإضافة إلى ضم تلك المشاريع إلى مكتب الزراعة والري دون صدور أي قرار ودون إجراء عمليات الجرد والدور والتسليم للممتلكات والعهد وعدم وتصفيه التزامات الهيئة بسداد مستحقات الموظفين، بالرغم من صدور قرار جمهوري بذلك بل تم الضم بطريقة عشوائية وما زال مستمراً حتى الآن.

وقد قامت إدارة الهيئة ومشاريعها سابقاً بمطالبة الجهات ذات العلاقة بالعديد من المذكرات لصرف مستحقات الموظفين الرسميين والمتعاقدين والأجور اليومية «حيث وأن جميع الوثائق والأوليات المؤيدة لذلك قد تم تسليمها لوزارة الزراعة والري من أكثر من عامين» وكذلك المطالبة بإعادة الحقوق المالية المكتسبة التي كان الموظفون يتقاضونها مع رواتبهم سابقاً لفترة تزيد عن عشرة أعوام وهي معتمدة من الخدمة المدنية والمالية، وذلك بحكم طبيعة وظروف المناطق التي يعملون بها وقد تم إيقافها دون أي مبرر بل بتصرفات شخصية.

ولكن كل تلك المطالبات لم تجد آذاناً صاغية بل تلقى مواعيد شهراً بعد شهر، وما زال الموظفون المغلوبين على أمرهم بانتظار الأمل والفرج. إن إطالة التأخير قد تثير الكثير من المشاكل وخاصة في هذه المرحلة والتي تولي القيادة السياسية تلك المحافظات اهتماماً كبيراً وتأكد الحرص على النهوض بالواقع التنموي والخدمي والاجتماعي فيها.

نشاط البناء العشوائي وغياب الرقابة

انتشرت ظاهرة البناء العشوائي في أمانة العاصمة في الآونة الأخيرة بدون رقيب أو حسيب وعلى مرأى ومسمع الجهات المختصة وهي مكتب الأشغال خاصة في منطقة بني الحارث وأغلب المخلفات في الحجوزات الحكومية والشوارع رغم نزول المخطط من الجهة المختصة والأرض البيضاء وهذه المخلفات تقام في أطراف الأمانة مثل مكتب الأشغال مذبح وكذلك مكتب بني الحارث وفي وسط الأمانة وفي أحياء سكنية هامة وفي أراض حكومية هامة أمام صالة المطار وغرب مصنع شملان و كذلك نقطة السنينة وشرق الجمارك ووادي أحمد.

ونحن المواطنين لا ندري من المتسبب في ذلك هل هي جهة الاختصاص أم أن هناك أياد آثمة تلعب بهدف العبث بمقدرات الوطن وأن تضع الوطن في مشكلة مع المواطنين.. نناشد الإخوة القائمين على هذا الجانب العمل من أجل إيجاد حلول بصورة مستعجلة ومحاسبة المتسببين في ذلك.

أهالي منطقة بني الحارث

الحيلة المستحيلة

●،،تمر الأيام والأزمة تشتد وكلما اشتدت الأزمة تغيرت المواقف وكلما تغيرت المواقف تباينت الآراء وكلما تباينت الآراء، ازداد الشعب فهماً وتفهماً لما يجري على الساحة اليمنية وعلى من لم يفهم أن يفهم أن المطالب والنقاط التي أثارتها المعارضة وأحدثت بها ضجة وجعلت منها قضية لا تلامس هموم وتطلعات ومعاناة الشعب اليمني ولا تمت لها بصلة لا من قريب ولا من بعيد وأنه ليس المقصود بهذه المطالب إلا نيل مكاسب سياسية وتحقيق مآرب شخصية ومن أراد الأدلة فالأدلة مثبتة أمامه بالصوت والصورة ومنشورة في الصحف والمجلات الرسمية والحزبية وعلى المواقع الإخبارية عبر الإنترنت، ومن خلال ما يشاهد ويقرأ سيتضح له أنه كلما لبت الدولة طلباً ربطته المعارضة بمطالب أخرى وكلما اقتربت الدولة شبراً ابتعدت المعارضة عنها باعاً وكلما أتت الدولة مشياً فرت المعارضة منها مهرولة، أما الدليل الأكبر هو المبادرة التاريخية التي تقدم بها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إيماناً منه بنبذ العنف وتوحيد الصف وتفويت الفرصة على من يريد بهذا البلد سوءاً أو مكروهاً وهذه المبادرة استبشر بها أهل اليمن خيراً ولقيت تأييداً كبيراً على المستوى الإقليمي والدولي إلا أنها أوقعت المعارضة في مأزق حرج لم تجد لنفسها حيلة للخروج من ذلك المأزق سوى التفكير في حيلة مستحيلة فهداها تفكيرها إلى المطالبة برحيل النظام فوقعت في مأزق المآزق لأن المستحيل لا يستطيع أحد أن يساوم عليه أو يفاوض حوله، والسبب أن الأبواب أصبحت موصدة أمام أية جهود أو محاولات.. وبعد أن أدركت المعارضة ضياع الفرص التي كانت أمامها لجأت إلى لعبة سياسية جديدة حيث قامت بتجييش أنصارها وإنزالهم إلى الشارع للتعبير عن الاستياء والغضب والمكوث في الشارع، موهمة الآخرين أنها لم تأذن بعد لأنصارها بالانضمام إلى مجاميع المعتصمين في الشارع.. زاعمة بأن الحشود التي يكتظ بها الشارع ما هي إلا مجاميع من فئة الشباب العاطل عن العمل والواضح أن المعارضة لجأت لفكرة المغالطة لكي تقف في مفترق الطريقين، بحيث إذا تمت الصفقة حسبما تريد فإن الأوسمة والنياشين ستكون من نصيبها هي وأنصارها لفوزهم بكسب الموقف وربحية الصفقة، أما إذا كانت النتائج عكس ذلك فستكون المسألة مشكلة شباب أنحلت مشكلتهم وانتهى الأمر.. وها نحن نضع المحصلة بين يدي الشعب اليمني الذي هو صاحب القضية وهو الحكم وهو الدفاع وهو وحده الذي يعرف ماذا يريد ويعرف من معه ومن ضده وما عليه إلا أن يراجع ملف القضية مراجعة دقيقة قبل أن يحدد جلسة النطق بالحكم لكي يكون الحكم عادلا صائباً.

محمد إسماعيل زليل

قضية في كاريكاتير

خلع أنياب الأفاعي

●،، كم نحن باشد الحاجة إلى حملة وطنية للتوعية الوطنية إلى كل قرى مديريات الجمهورية لتوعية أفراد المجتمع بضرورة الوقوف في وجه أعداء الوحدة والوطن وتحذير العامة من مغبة الانسياق والانجرار وراء دعاة الردة والانفصال من قريب ولا من بعيد أو تصديقهم هم ومؤججو النيران ومشعلو نار الفتن في ربوع قرى المديريات والمحافظات وتنبيههم بالأخطار والمصائب التي يمكن أن تلحق بكل فرد من أفراد المجتمع نتيجة اتباع أعداء اليمن والسير في ركابهم والمضي على خطاهم العدائية على مقدرات الأمة وخيرات الوطن والمواطن من مشاريع تنموية واقتصادية حيث أن الفرد منا لا سمح الله من الممكن أن لا يجد كسرة الخبز اليابسة وشربة الماء العذبة نتيجة لانتشار الفوضى وأعمال التخريب وانعدام الأمن والاستقرار وكثرة ظهور الفتن في ربوع وأصقاع اليمن.

وأصبح لزاماً على رجال الفكر والسياسة الوطنية وفقهاء الدين وعلماء الأمة المشهود لهم بالاعتدال والوسطية النزول إلى أوساط العامة والشرائح الاجتماعية وإرشاد الناس وكل أفراد المجتمع بضرورة الحفاظ على الأمن والتمسك بالوحدة والدفاع عنها والعمل على ترسيخ جذورها الضاربة ثباتاً وقوتاً في أعماق التربة اليمنية.

وبحيث نعمل جميعاً وبضمير حي وقلب وطني مخلص مع القائد الرمز على كشف المتآمرين على النظام الجمهوري واحباط وإفشال المخططات المنادية باسقاط النظام والانقلاب على الوحدة الوطنية للوطن.

وحقيقة أنه كلما صار أفراد المجتمع على علم يقين بكل ما يجري من أولئك المتآمرين على أمن الوطن من كبار الشخصيات والمشائخ والقيادات الحزبية لبعض الأحزاب والتي باتت تضمر الشر كله لليمن ولوحدته الانفصال ونقول كلما كان المواطن وأفراد المجتمع على وعي وطني كامل فإنهم لن يصدقوا المتآمرين بل سيتصدون لهم ويبادرون إلى خلع أنياب الحية الكبرى والأفاعي وعلى بأس شديد لا يأس مع الحياة طالما أن حب اليمن صار أغلى وأغلى ما في القلوب اليمن أولاً، وتحياتنا واصلة للقائد الرمز/علي عبدالله صالح.

عبدالله صالح الحاج